

## أخبار

استكمال التحقيقات  
في جريمة عين نجم

تستمر التحقيقات في جريمة القتل التي وقعت في عين نجم الأسبوع الفائت، عندما أقدمت العاملة المنزلية الفيليبينية جيرالدين، على ضرب ناتالي صلبان على رأسها حتى الموت. وقد تنقلت معلومات صحافية عن الاشتباه في تحريض الزوج العاملة على قتل الزوجة. إلا أن مصادر التحقيق أوضحت لـ«الأخبار» أن المتهمه قدمت إفادة بهذا المعنى بهدف توريث الزوج، وجرى التحقيق أول من أمس معه، لكن جيرالدين عادت وغيرت إفادتها، ولم يثبت في التحقيقات حتى الآن أن إفادتها السابقة صحيحة. وكررت المصادر أن التحقيقات الأولية أظهرت أن الجريمة حصلت على إثر إقدام الضحية على شد العاملة بشعرها وشتمها، ما أفقدها أعصابها ودفعها إلى ارتكاب الجريمة من دون تخطيط مسبق.

## ردّ من سوكلين

تليقاً على التقرير المنشور في «الأخبار» بتاريخ 7 كانون الأول 2015، تحت عنوان «صناعة إعادة التدوير: معاملنا تستورد النفايات»، أوضحت شركة «سوكلين» ما يأتي:

- خلال العام السابع عشر من تعاقد شركتي سوكلين وسوكومي مع الدولة اللبنانية، كان هناك 85 ألف طن من النفايات الواردة (مليون و117 ألف طن سنوياً) هي مواد قابلة لإعادة التدوير. إن المليون و117 ألف طن هو تقريباً ضعف الكمية التي يمكن أن تستوعبها معامل الفرز التابعة لشركة سوكومي والتي تبلغ 730 ألف طن سنوياً.

- النفايات الواردة تحتوي على كميات كبيرة من المواد القابلة للتدوير الملوثة وغير القابلة للتسويق محلياً أو دولياً في معامل التدوير.

- إن «نايشي» النفايات يستخرجون كميات كبيرة من المواد القابلة للتدوير مباشرة من حاويات شركة سوكلين، وهذا يقلل كميات المواد القابلة للتدوير التي تصل إلى معامل الفرز.

- ثمة لغز كبير في المعلومات المتعلقة بالكميات الفعلية التي تتطلب إعادة تدوير وتسبيخ والنفايات الواجب التخلص منها، وبحسب العقد الموقع بين شركة سوكومي والعميل (أي الدولة)، يقع على عاتق العميل موجب توفير مساحات إضافية من الأراضي بهدف زيادة قدرة المعالجة.

- عندما وقّعنا العقد، أمّن لنا العميل موقعين هما الناعمة وبصاليم، إلا أنه، بعد إجراء دراسة الأثر البيئي، خلصنا إلى أن موقع بصاليم غير صالح، ما أدى إلى طلب سوكومي من الحكومة اللبنانية توفير مواقع إضافية بهدف زيادة كميات النفايات المستخة، وزيادة نسبة فرزها وإعادة تدويرها. وفقاً لمدركات العقد الموقع، يتحمل العميل كامل المسؤولية لزيادة كمية النفايات التي سيجري طمرها، وذلك في حال الإخفاق في توفير مواقع طمر إضافية.

- إن شركتي سوكلين وسوكومي «لا تفضلان طمر» النفايات. كنا نفضل لو تم تأمين المراكز اللازمة التي تضمن أن لا تشكل مسألة النفايات أزمة للبنان.

## إخبار ضدّ عبد المنعم يوسف

قدّمت منظمة الشباب التقدمي ومفوضية العدل في الحزب التقدمي الاشتراكي إخباراً إلى النائب العام المالي القاضي علي إبراهيم، حمل الرقم 2015/6570، وذلك بناءً على المعلومات التي أوردها المؤتمر الصحافي للمنظمة بتاريخ 7 كانون الأول 2015 حول مخالقات في هيئة «أوجيرو». وقال المحامي فاروق المغربي بعد تقديمه الإخبار إنه «تضمن كل المستندات الرسمية التي أوردها المنظمة في مؤتمرها الصحافي في ملف أوجيرو ومديرها العام عبد المنعم يوسف»، متمنياً على «القاضي إبراهيم متابعة هذا الملف واتخاذ الاجراءات حتى جلاء الحقيقة فيه»، مشدداً على «ضرورة عدم وقوف الحصانة التي يتمتع بها موظفو الفئة الأولى في الدولة أمام استدعاء يوسف، لأن بعض الوزراء يتمتعون عن السماح للقاضي إبراهيم باستدعاء هؤلاء».

زعير يتجاهل قرارات  
مجلس شورى الدولة

## تقرير

حتى الآن وصل عدد قرارات مجلس شورى الدولة في قضية تلزيم أشغال مرصاً عدلون إلى 3 قرارات لمصلحة الشركة المستدعية «الجنوب للإعمار»، بوجه وزير الأشغال العامة غازي زعير. إلا أن الأخير يستمر في الامتناع عن التنفيذ!

## محمد وهبة

طلبت شركة الجنوب للإعمار من رئيس مجلس شورى الدولة شكري صادر، إبطال العقد الموقع بين وزير الأشغال العامة غازي زعير وبين شركة «خوري للمقاولات»، وإبطال تنفيذ كل قرار متعلق به، وذلك استناداً إلى قرارات المجلس السابقة التي تبطل قرارات الوزير التي زادت كلفة مناقصة المرحلة الأولى من مشروع مرصاً عدلون بنحو 3 مليارات ليرة. إلا أن صادر لم يصدر قراره بعد، رغم انقضاء المهلة المنصوص عنها في قانون المجلس وفقاً للمادة 66.

لم تنته قصة مرصاً عدلون بعد f رغم قول القضاء كلمته فيها. هذه القضية بدأت في 23 كانون الأول 2014 عندما فضّت عروض الشركات المشاركة في مناقصة التلزييم وأدت الى فوز شركة الجنوب للإعمار بمبلغ 4,88 مليارات ليرة. وزير الأشغال العامة غازي زعير، وبالاستناد إلى نظرية «التمن الخس»، قرّر الغاء المناقصة واستبدالها باستدراج عروض محصور دعا إليه خمس شركات سماها هو بينها واحدة شاركت في المناقصة الأولى وهي شركة «خوري للتعهدات». وعندما فضّت عروض الاستدراج المحصور تبين فوز شركة «خوري للتعهدات» بمبلغ 7,99 مليارات ليرة، علماً بأن سعر هذه الشركة في المناقصة

الأولى كان 5,5 مليارات ليرة. إزاء هذا الأمر، قامت شركة الجنوب للإعمار بخطوتين؛ الأولى هي «ربط نزاع» مع وزير الأشغال، إذ طالبت بعدم توقيع أي عقد في ما خص تلزييم اشغال مرصاً عدلون، وعدم القيام بأي إجراء أو اتخاذ أي قرار في هذا الموضوع قبل صدور نتيجة الطعن الذي قدّمته أمام مجلس شورى الدولة. أما الخطوة الثانية، فقد تمثّلت في الطعن الذي قدّمته الى المجلس، والذي صدر قرار في شأنه لمصلحة «الجنوب للإعمار»، استناداً إلى المادة 77 من قانون المجلس، التي تشير إلى أن الاعتراض مبني على أسباب جدية وأنه ألحق ضرراً بالغاً بالمستدعي الذي ترتبت له حقوقاً مكتسبة من فوزه في المناقصة (الملغاة).

برغم ذلك، امتنع زعير عن تنفيذ قرار مجلس شورى الدولة، لا بل تقول الشركة المستدعية إنه وقع العقد مع شركة «خوري للتعهدات»، التي رست عليها نتيجة استدراج العروض المحصور، ما دفع «الجنوب للإعمار» إلى تقديم مراجعتي إبطال أمام مجلس شورى الدولة؛ الأولى تتعلق بوقف تنفيذ قرار تسمية المتعهدين للمشاركة في استدراج العروض المحصور، والثانية تحت عنوان «إبطال الرفض الضمني لوزير الأشغال الناتج عن مذكرة ربط النزاع».

الردّ الرسمي لوزارة الأشغال على

طلب إبطال «الرفض الضمني» كان على النحو الآتي: عدم اختصاص المجلس، عدم توافر شروط الإبطال لأن الغاء أي مناقصة يدخل ضمن السلطة الاستثنائية للإدارة ولأن الضرر المتذرع به ليس بالغاً، لكن مجلس شورى الدولة اصدر قراره لمصلحة الشركة المستدعية. فالغى قرار تسمية المتعهدين، وأشار إلى أن طلب «الجنوب للإعمار» في موضوع «الرفض الضمني»، أي امتناع الوزير عن تنفيذ قرار مجلس الشورى وسكوته على مذكرة ربط النزاع، يحقق شروط وقف التنفيذ، أي ان المجلس يحضّ الوزير على تنفيذ الأحكام الصادرة عنه.

إلا أن زعير استمرّ في إجراءات التلزييم، وبحسب مصادر وزارة الأشغال فإنه عمد إلى توقيع عقد التلزييم مع شركة «خوري للتعهدات». وبالتالي كان واضحاً لدى «الجنوب للإعمار» أن كل هذه الإجراءات ليست كافية لثني زعير عن قراراته وإصراره على تلزييم الأشغال بكلفة إضافية تبلغ 3 مليارات ليرة. لذا، استأنفت الشركة إجراءاتها القانونية ضدّ الوزارة، وطلبت من رئيس مجلس شورى الدولة شكري صادر، بالاستناد إلى المادة 66 من قانون المجلس «تعليق وإبطال العقد وتعليق تنفيذ كل قرار متعلق به». ورغم أن المادة 66 تمنح صادر مهلة أسبوع، إلا أن المهلة انقضت يوم أمس من دون صدور أي قرار.

## المهلة انقضت يوم أمس من دون صدور أي قرار (مروان طحطح)



أهالي المخطوفين والمفقودين»، كلمات أوديت سالم التي كانت تقول دائماً: «أنا ما رح إترك الخيمة طالما فيني شريان عم ينبض». أول من أمس شعرت وداد بأن أوديت تبكي في قبرها. ترى حلواني أن الخيمة تغلق عندما نصل إلى حل عملي ومؤسستاتي مقبول، وذلك عبر ترجمة قرار مجلس الشورى من خلال إنشاء بنك ال DNA وإقرار قانون إنشاء «الهيئة الوطنية للمخفّين قسراً».

أما نهيل فتكرر باكية أمراً واحداً: «40 سنة ما منعرف شو صار، ما حدا إجا سالنا شو بتعرفوا عنن. نحن لم نفقد الأمل، يمكن عايشين ويمكن ميتين، نحننا بدنا ولادنا وأزواجنا جثث أو أحياء».

يجب دائماً تبني القضية  
المحقة وتبني الحق  
في التحرك لأجلها

بعض النواب سن التقاعد ووصولهم الى سن العجز وهم لا يزالون نواباً. رد كرم على الطلاب بالقول أن عملية التغيير «صعبة» لا تبدأ من مكان واحد، وهي امتداد لحمالات عدة انطلقت مثل حملة الجنسية، العنف ضد المرأة، هيئة التنسيق النقابية، الإصلاح الانتخابي وغيرها، ولفت كرم الى أن «الضربة النوعية» التي قام بها الحراك في أزمة النفايات اظهرها على أنها أزمة نظام سياسي، وجرت عرقلة المحاصصة

عبر ابطال المناقصات، وطلب كرم من الطلاب تبني دائما القضية المحقة، وتبني الحق في التحرك لأجلها، بصرف النظر عن الأطر المحركة، حيث أن هذه الامور الثلاثة منفصلة عن بعضها بعضاً.

بعد الاستراحة، طرحت الأستاذة والناشطة في معهد العلوم السياسية، ريتا شمالي، مسألة تعديل مواد قانون الضمان الاجتماعي، لناحية ضمان حق المرأة في أن تضمن زوجها دون شروط، فمن الشروط المفروضة على ضمان المرأة لزوجها أن يكون إما فوق الستين أو ذو عاهة. وفي الجلسة الأخيرة تطرقت استاذة القانون الدولي العام وحقوق الانسان ماري غنطوس الى مشروع قانون الحق في الوصول الى المعلومات، وأهميته في

تعزيز الشفافية ومحاسبة المواطنين للمسؤولين السياسيين، ونسهيل عمل الصحافيين في النشر. احدى الطالبات طرحت، بطريقة غير مباشرة، حرمان اللاجئین المتزوجين بلبنانيات حق الاستفادة من خدمات الضمان الاجتماعي، وكان لافتنا تهزّب شمالي من الرد على هذه القضية، عندها تدخلت غنطوس شارحة حق كل مقيم على الأراضي اللبنانية بضمان اجتماعي، وخاصة أن أحد الزوجين يقوم بدفع الضرائب المتوجبة عليها للجهة الضامنة.

في ختام اللقاء، ألفت الحكومة ورؤساء اللجان النيابية الأربعة عن طريق القرعة، على أن يستكمل هذا البرلمان عمله في الأسابيع المقبلة قبل اتمام المرحلة الثانية من المشروع.